

الصين تستنسخ تجربة ألمانيا في مواجهة عمالقة التكنولوجيا

قوانين مكافحة الاحتكار "وقد نسخت أجزاء كبيرة من القانون الألماني" في قوانينها.

ويعتبر التركيز على التصنيع ثاني أوجه التشابه بين ألمانيا والصين. وبحسب الخطة الاقتصادية الخمسية الصينية الجديدة التي أعلنت في مارس الماضي، لم تحدد بكين نسبة مستهدفة للاستهلاك من إجمالي الناتج المحلي، لكنها تعهدت بالوصول إلى مساهمة قطاع التصنيع في إجمالي الناتج المحلي إلى 25 في المئة.

وهذا الكلام يقترب من النموذج الألماني الذي يمثل فيه التصنيع حوالي 18 في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، في حين لا تزيد النسبة لدى الولايات المتحدة عن 11 في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، كما تشير إلى ذلك بيانات البنك الدولي.

وتقول دوريس فيشر رئيس قسم الأعمال والاقتصادات الصينية في جامعة فورتنبرج إن "الإيجاب الصيني بالنموذج الألماني يأتي من فكرة أن ألمانيا لم تتخل أبداً عن قلبها الصناعي وأن هذا قد يكون أكثر أهمية من قطاع الخدمات".

وتشير البيانات الأخيرة الصادرة عن الحكومة الصينية إلى أنها ترى الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر استحقاقاً للدعم من شركات التكنولوجيا العملاقة. وفي الوقت نفسه فإن الشركات الصناعية متوسطة الحجم تعتبر العمود الفقري للاقتصاد الألماني وتعرف باسم "شركات الطبقة المتوسطة"، والتي أصبحت هدفاً حالياً لصفقات الاستحواذ من الشركات الصينية.

ويقول برنارد كيمبر الرئيس التنفيذي لشركة إي.إي.ديبلو إنجيري الألمانية والتي استحوذت عليها شركة صينية عام 2016 إن الصين "لديها رؤية قوية بأن أساس الاقتصاد الألماني ليس الشركات العملاقة المسجلة بالبورصة وإنما الشركات متوسطة الحجم المتفوقة في مجال التكنولوجيا ولذلك ترغب في التعلم من ذلك".

هي قواعد مكافحة الاحتكار والتركيز على التصنيع وليس الاقتصاد الخدمي والاهتمام بالتعليم. وتحاول الصين الحد من القوة السوقية للشركات الخاصة الكبرى في مجالي التكنولوجيا والعقارات، وحدثت تشريعات مكافحة الاحتكار لكي تشمل خدمات الإنترنت.

وخسرت شركات التكنولوجيا الصينية العملاقة مثل علي بابا وتينسنت هولدنغز مئات المليارات من الدولارات من قيمتها السوقية منذ انطلاقة التحركات الحكومية الصينية للحد من قوة هذه الشركات في العام الماضي.

وفي الأسبوع الماضي تعهدت الصين بمواصلة الحملة مع إقرار المزيد من التشريعات لضمان "تطور صحي لصنع أعمال جديدة" ترتبط بالاقتصاد الرقمي.



وفي حين يقول خبراء إن مثل هذه القواعد قد تلقي بظلالها على الأفاق الاقتصادية للصين، فإن النموذج الألماني يقول إنه يمكن إقامة اقتصاد متقدم دون الحاجة إلى شركات خدمات تكنولوجية عملاقة.

ويعتقد روجيه كيريمر أستاذ الدراسات الصينية في جامعة لين بوهولندا أن هناك أدراكاً بأن "الشركات مثل فيسبوك وتويتر لا تساهم بالضرورة في الصالح العام وأن نموذجهما يعتمد على العمل في بيئة قليلة الضوابط".

ويقول بيتر هيفله مدير إدارة آسيا والمحيط الهادئ في مؤسسة كونراد إيدناور التابعة للحزب المسيحي الديمقراطي الحاكم بألمانيا إن بكين استعانت بخبراء ألمان أثناء إعداد

بكين - فرضت الحملة التي تشنها الصين على شركات خدمات الإنترنت العملاقة بالبلاد نفسها على المستثمرين وخبراء الاقتصاد، في محاولة لإيجاد تفسير لذلك بعد أن تكبدت البورصة المحلية مئات المليارات من الدولارات خلال أسابيع.

وطالبت الحملة التي انطلقت تحت شعارات مختلفة مثل حماية حرية المنافسة وحماية خصوصية البيانات والتصدي لتهديدات الأمن القومي، كيانات صينية عملاقة مثل مجموعة علي بابا وتينسنت هولدنغز وميتوان.

ويرى الخبراء هذه الحملة باعتبارها تحولاً صينياً عن النظام الأمريكي الذي منح شركات وادي السيليكون مثل فيسبوك وغوغل حرية النمو والتوسع حتى تحولت كيانات عملاقة، إلى النظام الألماني الذي يحد من قدرة الشركات والكيانات الاقتصادية على النمو والتوسع.

ويقول شين لي كبير المحللين في شركة الوساطة المالية سوشو سيكيوريتيز في تقرير تم تداوله على الشبكات الاجتماعية مؤخراً إن الصين تحولت من الطريقة الأميركية إلى الطريقة الألمانية.

أما كرئيس ليونج كبير خبراء الاقتصاد الصيني في شركة دي.بي.إس. غروب هولدنغز ليمتد فيقول إن النمط الألماني أكثر جاذبية بالنسبة إلى الصين من عدة أوجه، فالألمانيا بها بنوك كبيرة مملوكة للدولة وقطاع تصنيع للتصدير قوي ولم تتعرض لأي أزمات مالية منذ الحرب العالمية الثانية.

ورأى ليونج في مذكرة نشرت الإثنين الماضي أن "خروج الصين من النموذج الاقتصادي الأنغلو ساكسوني بدأ بالفعل لأن النموذج الألماني يعتبر منافساً قوياً له كنموذج تنموي".

ويقول المحلل المتخصص في الاقتصاد الصيني توم هانوك في تقرير نشرته وكالة بلومبرغ إنه رغم محدودية أوجه التشابه بين الصين وألمانيا، فإن هناك ثلاثة مجالات تقارب على الأقل

الأردن يبحث عن قواعد لتنظيم التجارة الإلكترونية

غياب القوانين والرقابة أبرز التحديات أمام القطاع



نافذة على اقتصاد آخر

مقارنة بدول الجوار السباق في ذلك، ولا توجد مديرية لتسجيل التاجر الإلكتروني وهو ما يتطلب وجود مديرية خاصة بالتجارة الإلكترونية في وزارة الصناعة والتجارة والتموين لتسجيل ومنح التاجر الإلكتروني رخصة عمل.

وأكد على ضرورة وجود قانون لحماية وخدمة المستهلك من الآثار الجانبية للتجارة الإلكترونية في حال شراء سلعة غير مناسبة أو فيها غش أو تلاعب بالوصفات، ولحماية التجارة التقليدية التي تتحمل الكثير من كلف التشغيل.

وقال إعلان إن "التجارة الإلكترونية جعلت العالم وكأنه سوق واحد فيستطيع الشخص التسوق من أي بلد والحصول على السلعة بسهولة وبالتالي زاد عامل المنافسة وانعكس على انخفاض الأسعار".

ويما أن التجارة الإلكترونية هي نوع حديث من التجارة بدأت بالظهور خلال العقد الأخير بشكل واسع في الدول العربية، فإن معدل نموها سنوياً بالعالم يتجاوز حوالي 22 في المئة، ويبلغ 30 في المئة في بعض الدول.

ويرى خبير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات هشام قطان أنه لا بد من تحديد مرجعية واحدة للتجارة الإلكترونية وسن تشريعات وقوانين واضحة لتعريفها وسبل التعامل معها. وشدد على أهمية عدم إهمال شراء الإلكتروني الذي يتم من خلال المنصات المحلية سواء كان تجارة إلكترونية متكاملة أو جزئية.

وتصاعدت عمليات البيع الإلكتروني في البلاد خلال السنوات الماضية حيث تشير بعض التقديرات إلى أنها قفزت من نحو 177 مليون دينار (250 مليون دولار) في عام 2015 لتصل إلى 400 مليون دينار (نحو 565 مليون دولار) حالياً كما تشير إلى ذلك بعض التقديرات.



ويوضح قطان أن أرقام حجم التجارة الإلكترونية محلياً استنتاجية وليست موثقة، ولكل جهة مرجعيتها في تقدير حجمها، فالبنوك تحسب التجارة الإلكترونية من خلال استخدام بطاقات الائتمان لتسديد دفعات خارجية أو من خلال تحويلات خارجية ثمناً لخدمات إلكترونية من خارج الأردن.

ويؤكد أن بعض التوقعات تشير إلى أن حجم التجارة الإلكترونية بالأردن تراوحت بين 423.7 و459 مليون دولار خلال العام الماضي. وكانت وزارة الصناعة قد أنشأت منصة يتم التسجيل عليها عند شراء الرقمي ليتم الإحصاء ووضع شروطها ومحددات للشراء الإلكتروني حفاظاً على استثمارات التجار التقليديين.

كثفت أوساط الأعمال والتكنولوجيا في الأردن ضغوطها على الحكومة لتعزيز دور التجارة الإلكترونية في نمو النشاط الاقتصادي ضمن مظلة واحدة تعمل وفق أسس قانونية واضحة ومنظمة، خاصة بعد أن فرض التحول المتسارع في التعاملات التجارية حول العالم واقعاً جديداً، يمكن أن يمثل فرصة كبيرة للبلد من أجل توسيع هذه السوق.

عمان - تواجه الحكومة الأردنية تحدي اعتماد قواعد موحدة تنظم التجارة الإلكترونية بالبلاد بعد أن تزايدت مطالب العاملين بقطاعي تكنولوجيا المعلومات والتجارة بضرورة وضع قوانين واضحة لهذا النشاط وكيفية التعامل معه.

ورغم تأكيد وزارة الصناعة والتجارة والتموين أنها تعمل حالياً بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية لتنظيم عمل التجارة الإلكترونية وضبطها بما يحقق الأهداف، لكن يبدو أن تلك الخطوات تسير ببطء.

ويقف وراء خبراء على أن عدم وجود استراتيجية واضحة للتجارة الإلكترونية تساعد التجار على تحديد رؤيتهم المستقبلية يتطلب أخذ هذه القضية على محمل الجد سواء من الجهات الرسمية أو القطاع التجاري.

وتنسب وكالة الأنباء الأردنية الرسمية إلى الرواجبة قوله إن "انخفاض أسعار بعض السلع التي تباع عبر المنصات الرقمية مقارنة بأسعارها الحقيقية عند التجار يجعلها منافسة للتجارة التقليدية، بالإضافة إلى أن جودة البضاعة قد تكون ليست بالصورة الحقيقية التي تصل للمشتري فلا يستطيع معها للوجه معينة وتقديم شكوى".

ويعمد بعض التجار إلى تحويل مكلاتهم التجارية من تقليدية إلى إلكترونية وبسبب ذلك نمت عمليات التسوق الرقمي بسبب الإقبال الكبير على استخدام الإنترنت والهواتف الذكية وتطبيقاتها، وهو ما أدى إلى زيادة نسبة الأضرار التي يتعرض لها بعض أطراف العملية، مع عدم وجود تشريعات لحماية مختلف الأطراف. ويعتبر عضو مجلس إدارة غرفة تجارة عمان سلطان إعلان أن تحديات تواجه التجارة الإلكترونية أبرزها عدم وجود قرار يحدد بالطرد البريدية التي منحت إعفاءات وصلت لنسبة رسوم جمركية لا تتجاوز 10 في المئة بينما بقيت التجارة التقليدية على رسوم مرتفعة تتراوح بين 50 إلى 60 في المئة.

وأوضح أن هذا الوضع أوجد عدم توازن بين التجارة التقليدية التي تأتي عبر المنافذ البحرية والبرية، والتجارة الإلكترونية التي تأتي غالباً عن طريق المنافذ الجوية ولا تخضع لأي نوع من الرقابة سواء رقابة الغذاء والدواء أو رقابة المواصفات والمقاييس ولا تخضع لحماية الملكية الفكرية، وبالتالي نتج عن ذلك خلل لصالح تجارة الطرد البريدية، ومن التحديات أيضاً بحسب إعلان، عدم وجود قانون ينظم هذه التجارة

459 مليون دولار حجم التسوق الرقمي خلال العام الماضي بحسب بعض التقديرات

وتعرف التجارة الإلكترونية بأنها عملية شراء وبيع المنتجات أو الخدمات والقيام بالتحويلات المالية ونقل البيانات باستخدام الإنترنت، وتتيح للأفراد والشركات القيام بأعمالهم التجارية من دون أي قيود مرتبطة بالوقت وبالحوجز الجغرافية.

ويبدو أنه لا خيار أمام الأردن مثلما هو الحال مع باقي دول المنطقة العربية سوى مساهمة تحولات الاقتصاد العالمي الذي بدأ في التخلي عن الآليات التقليدية والانخراط كلياً في الاقتصاد الرقمي من أجل دعم بقية القطاعات الأخرى لإعاش النمو.

وبحسب إحصاءات منصة "بيزنس إنسايدر"، فإنه من المرجح أن تحقق سوق التجارة الإلكترونية قفزة قوية في حجم التعاملات على الصعيد العالمي لتصل إلى 5.8 تريليون دولار بحلول عام 2024 مقابل 3.1 تريليون دولار في 2018.

وتخبر الجائحة اليوم قدرة عمان على ترسيخ التجارة الإلكترونية كبديل دائم يسهل الخدمات والمعاملات اليومية، دون الاكتفاء بالإنعاش إليها كحل ظرفي وإجباري رغم بروز محاولات سابقة للمضي في هذا المسار. وفيما حفزت الأزمة الصحية انتعاش التسوق الرقمي، إلا أن التجارة الإلكترونية في الأردن لا تزال تعاني صعوبات كثيرة، بسبب تاخر الأفراد

الجزائر تستكشف الفرص المنسية في صناعة الثروة السمكية

وسائل صيد تؤدي إلى القضاء على الأحياء البحرية والعوالق التي تتغذى عليها الأسماك كاستخدام المتفجرات والديناميت في عمليات الصيد.

وتشير بيانات وزارة الصيد البحري إلى أن الجزائر تنتج سنوياً ما معدله 100 ألف طن من الصيد التقليدي، بينما لا توفر مزارع الأسماك سوى ثمانية آلاف طن سنوياً وهي تعتمد بشكل أساسي على إنتاج نوعين من الأسماك هما الدنيس البحري والقاروص لتغطية الطلب في السوق المحلية.

وتستهدف الجزائر إطلاق 200 مشروع استثماري مخصصة لاستزراع الأسماك حتى العام 2024 بهدف الوصول إلى إنتاج حوالي 40 ألف طن. ويرتبط الاقتصاد الجزائري بشكل عضوي بعائدات النفط، وقد تأثرت الجزائر بشكل كبير بالتراجع الكبير لأسعار النفط في السوق الدولية منذ 2014 إذ تراجع مداخيلها إلى النصف وياتت في حدود 30 مليار دولار سنوياً بعدما كانت بين 60 و70 مليار دولار قبل ست سنوات.

وتضمن القرار إنعاش مجال تربية الأسماك بقدرات محلية عبر تشجيع المستثمرين للدخول في هذا المجال وتطوير الصيد في أعالي البحار والتسيير والاستغلال المسؤول للصيد البحري الحرفي والساحلي.

وشملت الإجراءات كذلك بناء وإصلاح وصيانة أسطول الصيد البحري وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في القطاع مع العمل على زيادة الصادرات وكذلك الإسراع في ضبط أسواق منتجات الصيد البحري.

وعلى الرغم من الامتداد الكبير لسواحل الجزائر على البحر المتوسط والذي يصل إلى 1284 كيلومتراً، إلا أن استغلال السلطات للثروات البحرية قليل جداً ولم يتم الاهتمام به فترة الوفرة النفطية، وذلك إذا ما قورن بحجم الصيد في بلدان منطقة المغرب العربي مثل تونس والمغرب وموريتانيا.

ويرى خبراء أن مهنة الصيد البحري في الجزائر لا تزال تمارس بأساليب قديمة غير متطورة وأحياناً تمارس باستخدام

الجزائر - وجهت الحكومة الجزائرية نظراً إلى الفرص المهمة في صناعة الثروة السمكية أملاً في تعزيز دورها في الاقتصاد المحلي في ظل تضاؤل هوامش البلد في تحقيق إيرادات أكبر من صادرات النفط والغاز.

ويشدد على البعد العضو في منظمة أوبك والذي يشهد في السنوات الأخيرة تراجعاً في معدلات النمو وظروفاً طبيعية قاسية تتمثل في الجفاف أثرت سلباً على الزراعة إلى دعم قطاع الصيد البحري بكل الطرق لتحقيق عوائد إضافية لخزينة الدولة.

وأكد وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية هشام سفيان صلواتني خلال لقاء تنسيقي مع ممثلي المهنيين في القطاع على ضرورة الرقعة من القدرات الإنتاجية للقطاع، مشيراً إلى فتح ورشات بالتنسيق مع باقي القطاعات الوزارية للمساهمة في تحقيق هذا المسعى.

ونسبت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية إلى صلواتني قوله إن "العاملين في القطاع يقع على عاتقهم مسؤولية المشاركة والمساهمة في تحقيق أهداف تنمية مجال الصيد البحري مع إبراز تأثيراته المهمة على الاقتصاد".

وأشار إلى أنه فتح العديد من الورشات بالتنسيق مع باقي القطاعات الوزارية لعصرنة قدرات وإمكانيات الصيد البحري واستزراع الأسماك مع تطوير الطاقات التحويلية وإنشاء نسيج صناعي خاص بالشركات الصغيرة العاملة في هذا المجال.

وكانت الحكومة قد أقرت الأسبوع الماضي إجراءات لإنعاش هذه الصناعة والتي تهدف إلى تجاوز الصعوبات التي تعيق الاستثمارات وحسن تنفيذ برامج تنمية القطاع وبلوغ رهاناته المتعلقة بتنويع ورفع الإنتاج والتقليص من فاتورة الواردات.



قطاع الصيد لا يزال حبيس الطرق البدائية